بعرض ربا او صدور الفعل على وجه المجاز كمرض زيد مرضا ومات بشر موتا فان
صدور المرض والموت من المريض والميت مجاز واما هي تخفيفه او دال على
معنى وارفع اعني غير المفعول وذا كما قال ابن مالك هو المصدر الذي
من الفعل المبني للمجهول ك هو مجنون وقيد الوضع مخرج لاسم
المصدر فانه دال لكنه على الحدث انما هي بالاستعمال ابدا فانه مقام
المصدر في بعض المواضع كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل واسم المفعول
وهو اي المصدر من حيث هو ميمي الفاء كمضربة وغير ميمي فقد جاء
محصورا في التقسيم لانه لا يخلو اما ان يبدا بميم زائدة لغير مفاعلة
اولا فالاول اي الذي بميم فاعلة اي زائدة قد يصح بالبناء للمجهول
حال كون الميم المذكورة لغير مفاعلة بزيادة ما بين المنظابعين
وهو الميمي خرج بقيد الزيادة ما كان مبدوا بميم اصلية كمرمرا
وبكونها لغير مفاعلة نحو مضاربة ومقاتلة وهو اي المصدر الميمي
من الفعل المجرد الصحيح جاء بوزن مفعل بفتح الميم والعين كقولك
خرج زيد مخرجا وضرب مضربا وشرب مشربا كذا جاء بوزن مفعل بالفتح
من الفعل الاجوف نحو مقام ومخاف لان اصلهما مقوم ومخوف فقلبت
الواو والياء الفا لما علمت ومن الفعل الناقص نحو مرمى سواء
كان مضموم العين او مفتوحها او مكسورها واما نحو مرجع ومحيض
مما جاء على مفعل بكسر العين فشاذ لا يرد نقضا واما المعل فاء وهو
المثال وكانت فاؤه واوا و وجدا في المستقبل فالمصدر
الميمي منه بالكسر في العين جا سواء كان متعديا او لازما كما نقل
ذلك عنهم نحو موعد وموضع وموسم وان ثبتت في المستقبل نحو
يوجل ويوجع فبعضهم يجريه مجرى الصحيح فيفتح عينه وبعضهم
يكسر مطلقا وجاء المصدر الميمي المذكور من الفعل المزيد كوزن الفعل
المضارع اعني المبني للمجهول نحو مستخرج بضم اوله وفتح ما قبل
الاخر فيسمى في الكلام محل حرف زائد للمضارعة ميما ضم خال
كونها

كونها مضمومة فقل في الاول مستخرج فيحصل الالتباس باسم المفعول
منه لكن القرائن تخصص وشذ من ذلك ما اتى من اوزان لم يسمع
فيه الضم وذا المصدر الميمي المتقدم تحقيقه قياسي غير سماعي فقد روعي
فيه محل السماع ولم يتجاوز عنه والقسم الثاني من المصدر وهو غير
الميمي لا يخلو اما ان يكون من غير الفعل الثلاثي الذي او من الثلاثي
فالاول وهو غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه له
قياس عقد لهم قد اثبتنا بالبناء للمفعول واستطرد ذكر هذا القياس
في الثانية وغيرها من المطولات والثاني وهو مصدر الفعل الثلاثي
سواء كان مجردا او مزيدا فليس له قياس ينتهي اليه وانما يقتصر
بالبناء للمفعول على السماع فيه لعدم ضبطه فيحفظ كما جاء من العرب
ولا يقاس عليه الا ما اشتهر اي عليه فيحمله ككون فعل بفتح الفاء
وسكون العين مصدر فعل بفتحهما المتعدي نحو ضرب ضربا فانه يقاس
عليه ومحل القياس اذا لم يسمع لذلك الفعل مصدر فان سمع وقف عنده
وهذا هو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس مع ورود السماع
بغيره وهو كذا هو قول الفراء وتفصيل هذه المباحث مذكور في المطو
لات وهذا فصل ختم به الكتاب بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به الى
الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية
نوع واعلم ان المصدر مطلقا على ثلاثة انواع التأكيد والمرة والنوع وذلك
لانه ان لم يزد مدلوله على مدلول الفعل العامل فيه فهو للتأكيد نحو
ضربت ضربا وان زاد فاما ان يدل على العدد فهو للمرة كضربت ضربة
بفتح الفاء واما ان يدل على الهيئة وهو النوع كضربت ضربة بكسر
الفاء والنوع الاول من هذه الثلاثة هو الاصل واما المرة والنوع فمنه
ماخوذان منه فلهذا اقتصر على عليهما او شرنا الى كيفية صوغ المرة
بقولنا كفعلة بالفتح للفاء صح المصدر المراد منه الاجادة للمرة حال كونه
ماخوذا من الفعل المجرد الثلاثي المضاعف نحو كر جاء المرة منه كرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)